لن تسقط بالتقادم.. وعلى الحكومة متابعتها قبل فض دور الانعقاد

العدساني: تجاوزات المال العام الواردة في استجوابي «المالية» مازالت قائمة

رياض العدساني
لمشاهدة الفيديو

أكد النائب رياض العدساني أن القضايا التي وردت في الاستجوابين اللذين تقدم بهما لوزير المالية براك الشيتان لن تسقط بالتقادم، مطالبا الحكومة بمتابعتها ومعالجتها قبل فض دور الانعقاد الحالي.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس إنه سيواصل متابعة هذه الملفات وسيسائل عنها الوزير الحالي أو أي وزير قادم، مشيرا إلى أن من بين هذه القضايا الصندوق الماليزي وصندوق الموانئ، وملف المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى ورود اسم الكويت في الحكم القضائي الصادر بحق شركة إيرباص.

وأضاف أن هناك ملفات أخرى منها بيت التمويل الكويتي ومعالجة موضوع الاستبدال الربوي، بالإضافة إلى الاستثمارات الداخلية والخارجية، والابتعاد كليا عن الدين العام.

وأكد العدساني أن هناك الكثير من الوعود لم يف بها وزير المالية ومنها زيادة التمثيل الحكومي في مجلس إدارة بيت التمويل، وإخضاع قروض الاستبدال لأحكام الشريعة الإسلامية، وأيضا البلاغ المقدم ضد إحدى الشركات حيث كان البلاغ صوريا وشكلي لا قيمة له، فضلا عن وعده بإحالة 7 مليارات دينار من القطاع النفطي إلى خزينة الدولة.

ورأى أن وعود وزير المالية تتبخر ولم يتم تنفيذ أي منها، مشيرا إلى أن وزير المالية طلب 45 يوما لتأسيس كيان يتولى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على قروض الاستبدال بمؤسسة التأمينات الاجتماعية، لكن هذه المهلة انتهت منذ فترة طويلة ولم يتم تعديل القانون.

وأبدى العدساني تحفظه على التشكيل الأخير لمجلس إدارة بيت التمويل، مشيرا إلى أن الحكومة تملك فيه 48٪ ويفترض أن تكون رئاسة مجلس الإدارة لها، موضحا أن مجلس الإدارة الحالي يتألف من 12 عضوا اثنان منهم مستقلين و4 أعضاء يمثلون الحكومة والبقية يمثلون القطاع الخاص.

وقال إن أحد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة الجديد لبيت التمويل كان في هيئة التدقيق في البنك، مشيرا إلى أن القانون ينص على ألا يكون عضو مجلس الإدارة عند الترشح أو خلال العامين السابقين للترشيح لديه علاقة تجارية مؤثرة أو إدارية أو استثمارية مع أي من المساهمين المؤثرين في البنك أو أي من المجموعات المالكة التي يشكل تحالفها نسبة مساهمة تجعلهم في عداد المساهم الرئيسي.

وأكد العدساني أنه وثق كل هذه الأمور في الاستجواب وسيتبعها بملفات (دسمة)، مشددا في الوقت ذاته بمطالبة الحكومة بإحالة كل الملفات المتعلقة بالصندوق الماليزي إلى وحدة التحريات المالية ومن ثم للنيابة العامة بحيث أن يتم تضمين كل البيانات والتفاصيل.

وطالب العدساني بضرورة متابعة ملف المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، وذلك بمخاطبة نيابتي التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي فيما يتعلق بممتلكاته وأصوله وعقاراته ورد المبالغ التي صدرت أحكام قضائية بشأنها.

وشدد العدساني أيضا على أهمية متابعة قضية صندوق الموانئ التي تتضمن تجاوزات صارخة واستباحة للمال العام، وأيضا متابعة قضية (الآيرباص) التي ورد اسم الكويت فيها، وكذلك كل التوصيات التي ضمنها الرسائل التي قدمها لمجلس الأمة.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير العراقي

هنأ نظراءه في كوستاريكا والمكسيك بالأعياد الوطنية

الغانم يستقبل سفيري فلسطين والعراق لدى البلاد

الرئيس الغانم مستقبلا سفير فلسطين

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير دولة فلسطين لدى الكويت رامي طهبوب، كما استقبل الغانم سفير جمهورية العراق لدى الكويت المنهل الصافي، وذلك بمناسبة تسلمه مهام عمله سفيرا لبلاده لدى الكويت.

من جانب آخر، بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس التشريعي في جمهورية كوستاريكا الصديقة إدواردو نيوتن كرويكشانك سميث، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده. كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيسة مجلس النواب في الولايات المكسيكية المتحدة الصديقة دولسي ماريا سوراي ريانكو، ورئيس مجلس الشيوخ أوسكار إدواردو راميريز أجويلير، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الدلال: ما أسس حجز والتحقيق مع العقيد ناصر الطيار؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: أشار الزميل النائب د.عادل الدمخي في مداخلة له اثناء جلسة مجلس الأمة يوم الخميس 10 أغسطس 2020 الى وقائع تتعلق باختفاء العقيد ناصر بدر الطيار اثناء التحقيق معه في قضية منظورة امام النيابة العامة (التسريبات)، وان الاختفاء تم لدى ادارات تابعة لوزارة الداخلية مع عدم تمكين ذويه ومحاميه من معرفة مكانه او التواصل معه، وان العقيد ناصر الطيار اودع لاحقا مستشفى الطب النفسي نتيجة لانهياره امام التحقيقات وبأن الداخلية في تحقيقها مع العقيد الطيار تجاوزت القانون وحقوق الإنسان، ونظرا لخطورة ما ورد في تلك المداخلة، لذا يرجى إفادتنا بالآتي:

1 ـ ما الأسس القانونية التي لدى وزارة الداخلية لإيقاف او حجز او التحقيق مع العقيد ناصر الطيار العامل في إحدى إدارات وزارة الداخلية؟ وفي اي تاريخ تم القبض عليه او ايقافه؟ وفي أي تاريخ تمت احالته للنيابة العامة؟

2 ـ هل مارست وزارة الداخلية اثناء التحقيق مع العقيد ناصر الطيار اي صور من الإكراه او العنف او التهديد او الاساءة سواء كان ذلك قبل احالته للنيابة العامة أو بعدها؟ وهل يوجد اي اساس قانوني او نظامي في الداخلية لأي ممارسة وأي تصرف؟

3 ـ ما الأسس القانونية وأسباب إحالة العقيد ناصر الطيار الى مستشفى الطب النفسي ومتى تمت الإحالة؟ وما التقارير الصادرة من الطب النفسي واطلع عليها رجال الداخلية بشأن الوضع الطبي او الصحي للعقيد ناصر الطيار؟

4 ـ هل حجبت او منعت وزارة الداخلية تواصل العقيد ناصر الطيار مع اهله وذويه ومحاميه لمدة تزيد عن 10 أيام؟ وهل يوجد اي توجيه من وزارة الداخلية لمستشفى الطب النفسي بمنع الزيارة عن العقيد ناصر الطيار وفي حال المنع ما هو الأساس القانوني لذلك؟

5 ـ ما قرارات النيابة العامة التي وردت لوزارة الداخلية بشأن التعامل مع العقيد ناصر الطيار؟

ممن لديهن أبناء في المرحلة الابتدائية

الصالح يقترح إعفاء الأمهات من الحضور إلى العمل

خليل الصالح

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح برغبة لإعفاء الأمهات، ممن لديهن أبناء في المرحلة الابتدائية، من الدوام لضرورة تواجدهم خلال فترة الدراسة عن بُعد.

وقال الصالح في اقتراحه إنه بعد اعتماد وزارة التربية والتعليم قرار التعليم عن بُعد بسبب أزمة (كورونا) التي استوجبت قيام المؤسسة التعليمية بإجراءات احترازية من شأنها تواجد الطالب داخل منزله في فترة الدوام، مما يلقي مسؤولية كبيرة على عاتق أولياء الأمور في متابعة الأبناء لمدى التزامهم بالتحصيل عن بعد، وكذا متابعة المادة الدراسية التي تقدم لهم دون وجود رعاية تعليمية متكاملة، التي يتلقاها الطالب في المدرسة.

ولما كان التعليم عن بعد من شأنه فرض ضغوط كبيرة على أولياء الأمور في المنازل، مما يستلزم تفرغ أحد الوالدين لمتابعة الأبناء خاصة صغار السن في المرحلة الابتدائية.

ونص الاقتراح على ما يلي: إعفاء الأمهات من الدوام، ممن لديهن أبناء في المرحلة الابتدائية، لضرورة تواجدهم خلال فترة الدراسة عن بُعد.

الشطي: لا يجوز التنازل عن مرافق جامعة الكويت

خالد الشطي

تقدم النائب خالد الشطي باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة (40) من القانون رقم (76) لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بالفقرة الثانية من المادة (40) من القانون رقم (76) لسنة 2019 المشار إليه الفقرة الآتية: «وتنشأ فور نفاذ هذا القانون وبمقتضى أحكامه جامعة حكومية باسم «جامعة عبدالله السالم»، يشكل مجلس إدارتها وفقا لأحكامه، وتخصص جميع المباني والأراضي والمرافق التابعة الجامعة الكويت القائمة قبل نفاذ هذا القانون لهذه الجامعة ولا يجوز التنازل عنها كليا أو جزئيا إلا لجامعة حكومية أو كلية حكومية تمنح الإجازة الجامعية أو ما دونها بعد موافقة مجلس الجامعات الحكومية».

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي: يهدف هذا الاقتراح بالقانون إلى تعديل نص الفقرة الثانية من المادة (40) من القانون رقم (76) لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية، تأكيدا على ما نص عليه الدستور الكويتي في المادة (13) من أن: (التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه)، وأيضا المادة (14) منه والتي نصت على: (ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي. وجاء هذا الاقتراح بقانون حرصا على تطوير التعليم العالي في الكويت ومن باب خلق بيئة تنافسية بين الجامعات الحكومية وتشجيع الشباب الكويتي على الانخراط في التعليم العالي داخل الكويت وكذلك حماية المال العام المتمثل في مباني جامعة الكويت والاستثمارات المنفقة فيها خلال (60) سنة الماضية.

خلال أول اعتصام إلكتروني بمناسبة اليوم الدولي للديموقراطية

«إنقاذ وطن»: إلغاء «الصوت الواحد» مطلب شعبي لعودة الديموقراطية الحقيقية

- جوهر: المرحلة الحالية فرصة لتجديد العهد بالدستور والديموقراطية التي نتمنى تطورها
- المقاطع: يجب إصلاح النظام الانتخابي الذي فتّت المجتمع وقلل فاعلية القوى السياسية
- العبدلي: الكويت تمر بمرحلة مفصلية تتطلب تعديل قوانين تكميم الأفواه والعفو عن السجناء
- الرشيد: ديموقراطيتنا عرجاء أو منقوصة وكل ما يحصل لأهل الكويت مع سبق الإصرار والترصد

سلطان العبدان

د. حسن جوهر

د.محمد المقاطع

د.ساجد العبدلي

د.انور الرشيد

قال النائب السابق د.حسن جوهر ان الكويت على أبواب عهد جديد من الحياه السياسية متمثلة في قرب الانتخابات خلال الأسابيع المقبلة، واصفا ذلك بالخطوة المهمة لتجديد العهد بالدستور والديموقراطية التي نتمنى تطورها مع تطور الشعوب والحياة.

وأضاف جوهر، خلال ما اطلق عليه أول اعتصام الكتروني في الكويت بمناسبة اليوم الدولي للديموقراطية بعنوان «اعتصام إنقاذ وطن»: نحن بحاجة لإنقاذ الكويت من قوى الفساد وإعادة مفاصل الدولة التي تحكمت فيها قوى متغطرسة ومنفردة وصلت بنا الى أدنى مستويات الحياة بكل أبعادها، ولعل كل مواطن كويتي يستشعر هذه المأساة والمرارة ويتطلع لتغيير الواقع المأساوي والمرير.

وبين جوهر ان محطات الفساد بالكويت شاهدة على جميع المستويات، والكويت متهمة اليوم بتجارة البشر، ناهيك عن اختراق مؤسسات الدولة وتراجع مؤشرات التنمية، وخطة التنمية الأولى التي انتهت عام 2015 كانت فاشلة وعلى لسان رئيس الحكومة.

وأشار جوهر إلى وجود نفقات مالية صرفت بعشرات الملايين، وكل هذه المؤشرات وصلت الى حالة من التضخم وقابلة للانفجار في ظل الصوت الواحد، وكذلك قوانين تكميم الأفواه، مشيرا الى أن الواقع اليوم ان لدينا فضاء رحبا من الثورة المعلوماتية، ووسائل التواصل تحتل المركز الأول بالنقاش السياسي وكل مجالات التعبير، مستغربا الإصرار على التضييق والملاحقة القانونية من قبل قوانين صدرت من مجالس أفرزت عن طريق الصوت الواحد وبلغ عدد سنوات السجن للمغردين اكثر من 600 سنة من الحبس، وهذا لا يليق بتاريخ الكويت التي تمتعت بأجواء الحرية وتنوع وسائل الإعلام.

بدوره، قال الخبير الدستوري د.محمد المقاطع: ان الإصلاح السياسي له مداخل وأي إصلاح يأتي من المدخل الخاطئ لن يؤتي ثماره مما يتطلب الإصلاح السياسي وإصلاح النظام الانتخابي الأعرج المشوه الذي فتت المجتمع وقلل فاعلية القوى السياسية التي يمكن ان يكون لها دور.

وأضاف المقاطع: ان المرشح اليوم يختار دائرته الانتخابية على أساس (العزوة) والدعم الفئوي سواء كانت قبيلة او طائفة أو تجمعا اجتماعيا مما يعزز حظوظ المرشح، وهذا يؤدي الى منع الكفاءات من الوصول والمنافسة وبالتالي تفتيت المجتمع.

وأكد د.المقاطع أن ما يحصل تقسيم للمجتمع وهذا لا يخدم المجتمع، بعد ان اصبح المواطن يختار محل إقامته بناء على وجود الفئة التي ينتمي إليها، وهذا أمر خطير لا يمكن السكوت عليه، لافتا الى تقديمه مشروعا عام 2012 ينص على تقسيم الكويت الى 5 مناطق افتراضية وفقا ليوم الميلاد، ويكون ذلك من خلال قرعة عشوائية، مبينا ان هذا النظام يؤدي الى دمج اجتماعي وحجب من يشتري الأصوات، بحيث لا يستطيع شراء عائلة بالكامل أو مجموعة من الناس.

من جانبه، قال ناصر العيدان إن من ممارسات الديموقراطية المتنوعة ضمان حق الشعوب في التعبير للوصول الى حرية التعبير والمطالبة بالعفو عن سجناء الرأي.

بدوره، قال د.ساجد العبدلي: نعبر اليوم عن شريحة كبيرة من المجتمع وأغلب المجتمع يشعر بما نشعر به، فالكويت دولة ديموقراطية سباقة بالمنطقة، وللأسف نموذج الديموقراطية الكويتية أصبح محل سخرية والسبب أنهم شاهدوا الفشل يحصل على أرض الواقع.

وأضاف العبدلي: نجتمع اليوم لتعديل النظام الانتخابي وقوانين تكميم الأفواه والعفو عن السجناء واليوم الكويت تمر بمرحلة مفصلية تهدد بقاء ووجود هذا البلد، والكويت تعتمد على مصدر وحيد للدخل وتواجه أزمة اقتصادية كبيرة ورغم ذلك نجد كل ملفات الفساد تعصف بالبلد وتطفو على السطح، متسائلا: كم عدد ملفات الفساد التي لم تكشف؟

وبين العبدلي ان المرعب بالنسبة للمواطن البسيط انه يشعر كأن هناك فراغا بين السلطات والمواطنين، ومن يتحدث عن ملفات الفساد يكون ملاحقا ومن يكشف ملفات الفساد يتم إبعاده، وبعد تطبيق الصوت الواحد يجب ان نتوقف ونقول: البلد وين رايح؟

من جانبه، أكد د.المقاطع أن الصوت الواحد لم يعالج الفرعيات أو الطائفية ونحن نحتاج سلطة تشريعية قوية ولابد من تعديل النظام الانتخابي وإنقاذ البلد من مصيره المجهول، وهناك حالة عدم استشعار الأمان المطلق على جميع المستويات، وظهرت على السطح اليوم الدولة العميقة، فهناك دولة عميقة وأشخاص آخرون يديرون الأمور ومن هم في الصورة أمامك مجرد دمى والبلد بيد المجهول وهذا ما يستشعره المواطن اليوم، وللأسف لا تجد استشعار الخطر في الجانب الآخر، ويتعاملون مع ملفات الفساد مثل مخالفات المرور.

وتساءل: لماذا نعاني من المشاكل بالملف التعليمي ولماذا مازلنا نتخبط، رغم كل الموارد والأموال والعقول، وبكل بساطة لا توجد إدارة حقيقية للدولة على أي صعيد، وفي ظل الانفلات تدرك ان هناك من يحلب البلد حتى ينضب.

بدوره، قال د.أنور الرشيد: إن الكويت لديها ديموقراطية عرجاء أو منقوصة، وكل ما يحصل لأهل الكويت يحصل مع سبق الإصرار والترصد، مبينا ان قانون الانتخابي الحالي يدرك كل المتابعين أنه أتى بعد مجلس 2012 ولم يكن على جدول الاعمال، بالإضافة إلى انه لأول مرة بتاريخ الحياة السياسية الكويتية الحكومة تفقد الاغلبية في برلمان 2012، لذلك تم حل البرلمان وإصدار القانون الحالي.

وأضاف الرشيد: القانون الحالي غير دستوري والحكم في المحكمة الدستورية لم يكن بالإجماع، ولا توجد قوة تهيمن على رأي الأمة أو تمثل الأمة بشكل واضح وصريح، والمجتمع تفتت الى قبائل وأفرع والحكومة ترى هذا الأمر لكنها مستمرة بذلك، متسائلا: هل ستستمر الحكومة الى ما لا نهاية بهذا الأمر؟ وهل الوضع الحالي مناسب للحكومة ويجعلهم يزيدون هيمنة وسلطة؟

وأضاف الرشيد: القانون هذا خطير جدا وسبب لمقاطعة الانتخابات منذ عام 2012، وهناك من يقول حتى لو قاطعت الانتخابات هناك مجلس يشرع، لذلك القانون لابد أن يتغير اذا أرادوا إنقاذ الكويت، ونحن نمر بمرحلة خطيرة جدا، ويجب أن نتفاهم ونحل الأمر بحيث لا يتضرر أهل الكويت.

وقال الرشيد: هناك من يمشي وفق أجندة الدولة العميقة وقوى الفساد ومن ينهب الدولة وبإجراءات رسمية، وتحدثت عن الاتجار في البشر بمجلس حقوق الإنسان وشنوا حملة كبيرة ضدي وأحد المحامين طالب بمحاكمتي وفق قانون أمن الدولة.